

من منع السفر إلى إسقاط جنسية المعارضين السيسي يحول مصر إلى غابة



الاثنين 21 أكتوبر 2024 11:08 م

لم يسلم النشطاء والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين اضطرتهم الملاحقات الأمنية وممارسات السلطة في مصر من الاستهداف، بعد أن قرروا مغادرة البلاد، إذ تُمارس ضدهم عمليات تضييق وملاحقات أمنية من أجهزة الدولة المصرية، دون تمييز بين بلدان إقامتهم الحالية

ووفق ما ذكره تقرير حديث مشترك، (صدر عن المنبر المصري لحقوق الإنسان، والهيئة المصرية لحقوق الإنسان) حول الممارسات التي فُعلتها السلطة المصرية تجاه النشطاء والصحفيين والمعارضين، إذ تمحورت حول "إصدار أحكام غيابية بالسجن، أو التحقيق وتوجيه اتهامات ضد بعضهم في قضايا ذات طابع سياسي وتتعلق بالممارسة السلمية في الحق في حرية الرأي والتعبير، إلى جانب الحرمان التعسفي من الحصول على الخدمات القنصلية عبر منع إصدار بطاقات الرقم القومي، وشهادات ميلاد لهم ولذويهم، وإصدار وتجديد جوازات السفر المصرية".

كما تضمنت الممارسات تجميد وضعية بعض الحقوقيين البارزين في السجل المدني داخل البلاد؛ لحرمانهم من الحصول على وثائقهم الثبوتية، ووضع بعض المدافعين/المدافعات عن حقوق الإنسان المقيمين في خارج مصر على قوائم الإرهاب، وترويع أفراد من أسرهم المقيمين في الداخل، إضافة إلى تعقب ومراقبة أنشطة الحقوقيين في دول إقامتهم، وتعرض ناشطين ومنظماتهم للاستهداف الرقمي من خلال برامج المراقبة والتجسس

وحسب تقديرات مختصين ومنظمات حقوقية، تشهد القاهرة منذ منتصف العام 2013 موجات غير مسبقة في اعتقال واحتجاز المواطنين؛ خاصة المهتمين بالمجال العام والدفاع عن حقوق الإنسان والحرية العامة، إذ تشير التقديرات إلى احتجاز ما بين 40 – 60 ألف معتقل سياسي في سجون النظام، على نحو جعل المعتقلين السياسيين ملقاً قائلًا بذاته، تسعى المنظمات الحقوقية وبعض الأحزاب السياسية في الداخل والخارج، لإيجاد حل له

كانت السلطة قد نشطت في حملاتها لاعتقال النشطاء والحقوقيين والصحفيين منذ منتصف 2013، بالتزامن مع الانقلاب على حكم الرئيس الشرعي محمد مرسي، غير أنه في العام 2016 حاولت السلطة الظهور بمظهر جيد، إذ أعلنت الإفراج عن نحو 165 معتقلاً/معتقلة، كانوا قد احتجزوا بسبب مظاهرات تيران وصنافير التي خرجت للاحتجاج ضد صفقة بيع الجزيرتين، ثم حاولت السلطة التفاعل المباشر مع الملف عبر توصيات أخرجها أول مؤتمر للشباب في عام 2016، إذ أعلنت عن التوقيع على قرار بالعفو عن 330 معتقلاً، وفق قائمة تقدم بها أعضاء من المجلس القومي لحقوق الإنسان، وقتئذٍ، أعقبها الإعلان عن تشكيل لجنة عفو رئاسي تساعد السيسي على تفعيل تلك الآلية واستمرارها، لكن قرار الإفراج الرئاسي عن الـ 330 معتقلاً لم ينفذ فعلياً إلا في العام 2018.

في هذا السياق، أطلقت نحو 50 من منظمات المجتمع المدني والأحزاب وتجمعات المصريين في الداخل والخارج وهيئات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، ما عرف في العام 2021 بمبادرة "أول سبع خطوات"، وحسب بيان صدر عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في مايو 2022، فإن السياسات أثبتت فشلها في تفعيل دور لجنة العفو الرئاسي منذ 2016، لإنهاء ملف المعتقلين السياسيين في مصر، خاصة مع تفعيل ما وصفته المنظمات الحقوقية بنهج "الباب الدوار" أو تدوير المعتقلين على قضايا جديدة بدلاً من الإفراج عنهم، في الوقت الذي انتهجت فيه السلطة ممارستها التي قضت -ولا تزال- بالإفراج عن بعض المعتقلين بالتزامن مع اعتقال أعداد جديدة

وفي حين لم تستطع لجنة العفو أو الجهود الشخصية لبعض السياسيين والحقوقيين في الإفراج عن آلاف من المعتقلين، شعر ذووهم بالإحباط، ليقوموا في يوليو الماضي بإطلاق حملة معنونة بـ "نريد ذوينا أحراراً"، لمناشدة الأجهزة المعنية بالإفراج عن ذويهم غير أن النظام قد توسع في حملاته وانتهاكاته، رغم من إعلانه عن تشكيل لجنة العفو الرئاسي، ونفيه المستمر لوجود معتقلين في

سجونه، دفعت تلك التطورات المدافعين عن حقوق الإنسان، لتوثيق الانتهاكات الجارية للمواطنين، ومحاولة التأثير بعملهم في سبيل تحسين أوضاع المعتقلين والمُنتهَك حقوقهم، أو الإفراج عنهم من خلال استخدام الأدوات الإعلامية والصحفية، في ظل توسع الأمن الوطني ومصلحة السجون في انتهاكات ذات صلة بالأمان الشخصي والجسدي للأفراد، وما يصاحب وضعية الاحتجاز تلك من تعديات بدنية وتعذيب □
حقّز ذلك السلطة ضد تلك الفئة؛ ما أدى إلى ملاحقتهم تاليًا، عبر إصدار قوانين مقيدة أو ضمهم إلى قضايا طويلة أو اعتقال بعضهم على ذمة عدد من القضايا □

وقد عمدت السلطة إلى إصدار قانون رقم 70 لسنة 2017 لتنظيم عمل الجمعيات الأهلية، واعتبر قانونًا مقيّدًا للعمل العام ومنظمات المجتمع المدني في مصر، ولاقى انتقادات من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، أسفرت تلك الانتقادات عن تعديل القانون رقم 149 لسنة 2019. أيضًا- صاحبت تلك الفترة إعادة تنشيط لما عُرف بقضية التمويل الأجنبي التي طالت عددًا من منظمات حقوق الإنسان وقياداتها، تلاها إجراءات مثل التقييد على فرص هذه الجمعيات في الحصول على الدعم المالي اللازم لتنفيذ عملها □
تعليلًا على القضية، يقول معتز الفجيري-مؤسس وعضو المنبر المصري لحقوق الإنسان:- إن الصراع ومحاولات تليفق القضايا، بدأ بالفعل منذ الشهور الأولى لرحيل الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك، بعد أن أجبرته ثورة يناير من العام 2011 على الرحيل □
ويضيف الفجيري: “في هذا الوقت، كان عبد الفتاح السيسي – رئيس الانقلاب الحالي لمصر- يعمل كرئيس للمخابرات الحربية □ وقد بدأ التحضير لقضية التمويل الأجنبي مع نهاية العام 2011، لكن تحريكها ضد قطاع واسع من المنظمات المصرية بدأ في العام 2014.”
واستطرد قائلاً: “قمع الحقوقيين لا يتعلق بقضية منظمات المجتمع المدني/ التمويل الأجنبي، فكثير من أنماط الانتهاكات تعتمد على قوانين كثيرة ومتعددة، وبعضها خارج عن سياق القانون من الأساس.”

وحسب التقرير الصادر عن المنبر المصري لحقوق الإنسان، والجهة المصرية لحقوق الإنسان، فقد مارست السلطة ضد تلك الفئة عددًا من الانتهاكات الأخرى بخلاف قضية التمويل الأجنبي أو التضييق القانوني، إذ وحسب شهادات وردت بالتقرير فقد “تعرض بعض منهم إلى التوقيف المفاجئ سواء أثناء تنقلاتهم داخل البلاد أو خارجها، والتي يعقبها إعلامهم بمنعهم من السفر بشكل غير قانوني في أغلب الحالات، ومصادرة وثائق السفر لضمان عدم خروجهم من البلاد □ إضافة إلى احتجاز بعضهم في مقرات مجهولة تابعة للأمن الوطني، دون توضيح طبيعة الاتهامات التي يلقاها”. مشيرين إلى أن السلطة فغلت تدابير احترازية ضد من تم الإفراج عنهم، تقضي بالمواظبة على تقديم أنفسهم إلى قسم الشرطة لنحو ثلاث مرات شهريًا أو استدعائهم بشكل مفاجئ للسؤال عن أحداث سياسية جارية، وقد يفاجئون بترحيلهم إلى مقر الأمن الوطني لإعادة التحقيقات ثانية في ظروف احتجاز وتحقيق شديدة الصعوبة، ثم إطلاق سراحهم معصوبي العينين في الصحراء وعلى أطراف المدينة في أوقات ليلية □
تعرّض أيضًا- مدافعون عن حقوق الإنسان إلى تهديدات فيما يخص السكن، إذ تمت ملاحقتهم وأسرهم، ما استدعي من كثير منهم الهرب أو الانتقال من محال سكنهم، في حين شعر آخرون ممن لم يتعرضوا للاحتجاز بالقلق بعد السؤال عن بعضهم في تحقيقات جارية؛ ما يعني أنهم ربما يكونوا على قائمة الاستهداف □

كيف خرجوا من مصر؟

بعض الشهادات الواردة بالتقرير المشار إليه سابقًا، قالت إنهم كانوا بالخارج للحصول على زمالات أو تدريبات علمية؛ لكنهم فوجئوا بتحركات تهدد أمنهم الشخصي حال تفكيرهم في العودة إلى مصر، ليقرروا البقاء خارج البلاد □
وفي بعض الحالات، وبسبب قرارات المنع من السفر الرسمية أو وفق قوائم المنع من السفر غير المعلنة الخاصة بالأمن الوطني في المطارات، لجأ بعضهم إلى السفر عبر طرق غير شرعية عبر الطرق الحدودية المشتركة مع بلدان الجوار لمصر □ وقد “لجأوا بالفعل لرحلات منظمة من قبل عناصر تتولى تدبير هذه الرحلات الخطرة عبر الحدود للاجئين -بالأساس- من الجانيين، ومن خلال الخروج من دروب صحراوية غير مأهولة، مع التأكيد على المدافعين من قبل المسؤولين عن الرحلة بوجود احتمالات وفاة كبيرة في هذه الرحلة.”
حسب شهاداتهم، فإنهم قد خرجوا من القاهرة دون حيازة أوراق رسمية أو أموال كافية، نظرًا للترتيبات المفاجئة قبل تعرضهم للاعتقال أو الملاحقة، وخوفًا من ملاحظة السلطات في مصر حين لجوئهم لطلب استخراج أوراقهم ذلك، وتوقيفهم □
وبحسب “الفجيري” فهناك معاناة هائلة تواجه بعض الحقوقيين منذ خروجهم من مصر □ البعض تكرر انتقاله في أكثر من دولة وأصبح غير مستقر لسنوات حتى أتيح له الوصول لدول أوروبية أو أخرى منحتة حق اللجوء، مضيًا: “ليس هناك حصر بأعداد الحقوقيين أو النشطاء الذين وصلوا إلى أوروبا، لكن من خلال الرصد نعلم أن أعدادهم تتزايد في دول مثل □ فرنسا والمملكة المتحدة وتركيا وقطر □ ومازالت موجات الخروج من مصر مستمرة وإن كانت بشكل أقل حاليًا؛ نظرًا لخروج أغلبية المهددين من تلك الفئة بالفعل في السنوات السابقة.”

الملاحقة في الخارج

وفق التقرير، فإن الأداة الأولى التي يستخدمها النظام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين غادروا مصر، تتمثل في تحريك قضايا جديدة أو قضايا تم إخلاء سبيلهم على ذمتها حال خروجهم من المطار؛ ليبقوا أمام خيارين إما الاستمرار في المنفى الإجباري الذي فرضته السلطات عليهم دون ذوبهم -في أغلب الحالات- أو العودة وقضاء سنوات غير معلومة في غياهب السجن □
وقد وضع بعضهم على قضايا سياسية عقب خروجهم أو قضايا متعلقة بالإرهاب، ما نتج عنها وضعهم على قوائم ترقب الوصول في المطارات وكافة المعابر الحدودية، والتجريد من الحقوق المدنية والسياسية، ومصادرة الممتلكات والأموال والثروات، وقد تمتد فعالية تلك الإجراءات إلى نحو خمس سنوات، قابلة للتجديد □
وفي العام الماضي، أصدرت محكمة مصرية قرار بتمديد إدراج 1526 مصريًا على قوائم الإرهاب لمدة خمس سنوات إضافية (تشمل القائمة نشطاء سياسيين وحقوقيين)؛ ما اعتبره مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان “استمرار توظيف قوانين مكافحة الإرهاب في سلب حقوق المصريين؛ بما في ذلك الحق في حرية السفر والتنقل وحرية التصرف في الأموال والممتلكات؛ فضلًا عن مصادرة حقوقهم السياسية ووصفهم مجتمعياً.”

كما تم إدراج 81 مصريًا في أبريل 2023، بينهم حقوقيون ونشطاء سياسيون، على قوائم الإرهاب، وسبق وأضيف البرلمان السابق زياد العليمي والنشط رامي شعث إلى قوائم الإرهاب في إبريل 2020، وفي نوفمبر 2020 تم إدراج الناشط السياسي علاء عبد الفتاح، والمحامي الحقوقي محمد الباقر على القوائم نفسها، وفي سبتمبر 2021 تم ضم الحقوقي هدى عبد المنعم -عضو التنسيق المصرية

ومن الأدوات التي تستخدمها السلطة أيضًا لملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان في الخارج، حرمانهم من استخراج الأوراق الرسمية والوثبوتية (شهادات الميلاد أو تجديد الوثائق الأساسية مثل جوازات السفر والبطاقات الشخصية)، حسب بيان أصدرته منظمة هيومان رايتس ووتش في مارس من العام الماضي 2023، ما يؤدي إلى تعرضهم إلى المنع من الحقوق الأساسية الأخرى مثل الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والعمل؛ والحق في الحياة الأسرية؛ وحرية التنقل؛ والحق في مغادرة البلاد.

تحقيقًا لذلك، تعتمد البعثات الدبلوماسية المصرية المماثلة مع تلك الفئة للحصول على أوراقهم، خاصة وأن القانون المصري يضع حدًا زمنيًا لـ استقبال طلبات استخراج الأوراق الرسمية في هذا السياق، تعمل المقرات القنصلية من أجل تقييد إمكانية استخراج الأوراق، بتأخير الأوراق، وإعلامهم في النهاية بالحاجة لتقديم طلبات جديدة (ربما يمتد لشهور وسنة أو أكثر). وحسب شهادات نشطاء فإن ذلك يكون من خلال توجيه الأجهزة الأمنية، ليأتي الرد النهائي بأن الاستعلام الأمني انتهى لقرار الرفض، ولا يتم استخراج أوراقهم.

وفي حين حاول البعض توكيل أحد أقاربهم في مصر لاستخراج تلك الأوراق، فإنهم يفاجئون بتجميد أسمائهم لدى الإدارة المصرية، بما يعني وقف المعاملات الخاصة بهم في الداخل أيضًا (رصدنا حالات لصحفيين مصريين قوبلت طلباتهم بالرفض من قبل بعض سفارات الدول التي لجأوا إليها مثل تركيا ولبنان).

إضافة إلى ذلك، تعتمد السلطات المصرية إلى إسقاط الجنسية عن بعض النشطاء والسياسيين في الخارج، إذ تتضمن قرارات الإسقاط دعاوى من قبيل “تهديد أمن الدولة الخارجي، وتقويض نظامها الاجتماعي والاقتصادي دون تحديد ماهية الأسباب أو تفسيرها، ويتوقع أن تتسبب قرارات مثل إسقاط الجنسية للمواطنين المعارضين والمدافعين في انعدام جنسيتهم إذ يصبحون بلا جنسية؛ ما يُصعب معه تقنين أوضاعه القانونية في الدول الأخرى.

يذكر أنه في عام 2017، وافق البرلمان المصري على تعديلات قانون سحب الجنسية، ونصت على “سحب الجنسية المصرية ممن اكتسبوا عن طريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة، ومن صدرت بحقهم أحكام قضائية تثبت انضمامهم إلى أي جماعة أو جمعية أو جهة أو منظمة أو عصاية أو أي كيان، بهدف المساس بالنظام العام للدولة أو تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، بالقوة أو بوسائل غير مشروعة أخرى، ومن أدينوا قضائيًا في جريمة مضرة بأمن الدولة من جهة الخارج أو الداخل، ومن أدوا الخدمة العسكرية لدولة أجنبية دون ترخيص من السلطات، ومن يعملون مع دولة أو حكومة أجنبية في حالة حرب مع مصر”. وقد اعترضت أحزاب وجهات حقوقية مصرية على تعديلات القانون، ووصفوها بـ الفضفاضة ووسيلة لقمع المعارضين وغلق المجال العام، وهو ما سبق وأن رصدناه في زاوية ثالثة مع السياسي والمدافع عن حقوق الإنسان، مصطفى بكري، الذي انتزعته منه السلطة جنسيته المصرية العام الجاري.

وفي عام 2020، نشرت منظمة العفو الدولية، بيانًا، احتجت فيه على تجريد الناشطة المصرية المقيمة في تركيا، غادة نجيب، من جنسيتها المصرية، واصفة ذلك بأنه “حرمان تعسفي من الجنسية، ويكشف الإجراء استخدام السلطات المصرية تكتيكًا جديدًا ضد المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان، لإسكات أصواتهم في الداخل والخارج”.

يعود “الفجيري” للعليق يقول: “نشاط الحركة الحقوقية في الخارج ونجاحها في تشكيل جبهة عابرة للحدود، وجعل ملف حقوق الإنسان حاضرًا على الصعيد الدولي، خاصة في فترة الاستعراض الدولي الشامل في عام 2019 (تقرير حالة حقوق الإنسان في الدولة أمام الأمم المتحدة)، وحتى انتخاب الرئيس الأمريكي جو بايدن والسنوات الأولى من إدارته، كل هذا أسهم في تصاعد موجات التهديد والملاحقة مع النشطاء في الخارج، وكانت وسيلة النظام الأخطر هي الحرمان من الأوراق الثبوتية والخدمات القنصلية، وهي أداة تعسفية تمثل تعد صارخ على حقوق المواطنة”. مشيرًا إلى أن السلطة تهدف من تلك الممارسات إلى تقييد حرية الحقوقيين في التنقل وإجبارهم على اللجوء، تمهيدًا لمنع عودتهم ثانية إلى وطنهم مصر، وربما التخلي عن جنسيتهم المصرية.

ويضيف الفجيري: “هناك تنسيق دولي لتقديم الدعم والحماية لمن اضطر لمغادرة مصر، لكن الأوضاع الإقليمية المشتعلة وتزايد نفوذ اليمين الأوروبي المتطرف تعرقل هذه الجهود هناك بعض من النشطاء يعيشون بالفعل في دول غير مستقرة وغير آمنة ونخشى على سلامتهم، ونأمل من خلال إصدار تقريرنا المشترك أن نبه إلى قضايا النشطاء بالخارج، والإعلان عن مبادرة رسمية لتسوية القضايا العالقة، فضلًا عن ضرورة تسهيل إصدار أوراقهم الثبوتية وجوازات السفر بشكل فوري، بصرف النظر عن التوجهات السياسية للمصريين في الخارج”.

مؤكدًا أن السلطة في مصر تقوم بعكس ما تدعي منذ إطلاق الحوار الوطني، مدللًا على ما حدث في الشهور الأخيرة من تزايد حالات احتجاز/ اعتقال لـ صحفيين، ثم محاولة إصدار قانون الإجراءات الجنائية المقترح؛ ما يعد بمكانة ازدياد للمشاركين في الحوار الوطني، وتعبير عن استمرار سيطرة الأجهزة الأمنية على المشهد السياسي وصد أي انفراجة محتملة.

من الوسائل الإضافية التي تمارسها السلطات المصرية، لقمع المصريين المعارضين/ الحقوقيين في الخارج، أن تقوم بـ تعقبهم في رحلاتهم وأماكن سكنهم بالخارج، إذ وحسب التقرير ورد في شهادات المدافعين والنشطاء أن “جهود الرقابة والتتبع لا تقتصر على نطاق الفعاليات ذات الصلة بأوضاع حقوق الإنسان في مصر التي ينشط هؤلاء المدافعون في تنظيمها، ولا تتوقف على شخوصهم؛ لكنها تمتد لزملائهم غير المصريين العاملين على ملفات حقوق الإنسان في مصر في نفس المؤسسة، للتعرف على أنشطة عملهم، والتجسس على المدافعين المصريين من خلالهم”. وقد ورد كذلك قيام أشخاص مجهولين مصريين بالتردد على مقرات مؤسسات حقوق الإنسان بالخارج، لتوجيه أسئلة عن التقارير التي تُنشر عن مصر، ومحاولة التعرف على كاتبيها، في العواصم الغربية وعواصم دول الشرق الأوسط.

في الوقت نفسه، تمارس السلطات المصرية ترهيبًا لـ المعارضين والحقوقيين بالخارج، من خلال تعاونها مع سلطات دول أخرى صديقة وقد سُجلت بالفعل حالات ترحيل لمعارضين ومدافعين عن حقوق الإنسان إلى مصر بالتعاون مع دول استأنفت معها القاهرة العلاقات الدبلوماسية مثل تركيا كما ظهرت حالات مشابهة في البحرين، بناء على مذكرة طلب تسليم مقدمة من مصر للجانب البحريني بزعم وجودهم على ذمة قضايا سياسية وفي حالة الإمارات، اعتقل معارضون مصريون دون الالتزام بالإجراءات القانونية، مع ظهور تهديدات بالترحيل لمصر دون بيان الأسباب، مثل حالة السياسي والمدون المصري شريف عثمان الذي احتجزته السلطات الإماراتية في العام 2022.

لم تكتف السلطة في مصر بالإجراءات السابقة، إذ توسعت في استغلال التكنولوجيا من أجل استهداف المعارضين ومراقبتهم، من خلال الاستهداف الرقمي للمدافعين المصريين في الخارج، إذ يكتسب تتبعهم أهمية بالنسبة للسلطات في ظل بقائهم خارج مصر، وعدم القدرة على الوصول لمعلومات محدثة عن عملهم وأنشطتهم وقد تعرض كثير منهم لمحاولات الاختراق المستمرة، ما يضيف أعباء إضافية على كاهلهم في سبيل ضمان خصوصيتهم من أجل هذا وحسب شهادات واردة من مدافعين عن حقوق الإنسان بالخارج، فإنهم يقومون بتفعيل مجموعات مناصرة رقمية، لتعزيز حمايتهم الشخصية وأسرهم.